الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي
Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network

أثر التغيرات المناخية

على زيادة العنف ضد النساء في الوطن العربي

بقلم: منى الحمادي

/ArabFeministNet

الملخص التنفيذي

تشهد الدول العربية أزمات بيئية متزايدة بسبب التغيرات المناخية، مثل التصحر، ندرة المياه، الجفاف، ارتفاع درجات الحرارة، والامطار الغزيرة والسيول مما ينعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر بشكل خاص على الفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها النساء. تواجه النساء في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية تحديات مضاعفة تشمل تزايد العنف الأسري، النفسي، والجسدي كنتيجة للضغوط المتزايدة الناجمة عن تدهور الظروف البيئية وما يترتب على ذلك من تدهور للظروف المعيشية. تهدف هذه الورقة السياسية إلى تسليط الضوء على هذا الواقع المتأزم في الوطن العربي، واستعراض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة معدلات العنف ضد النساء بسبب التغيرات المناخية. تُختتم الورقة بتوصيات عملية تعزز من حماية النساء وتوفر حلولاً مستدامة للتعامل مع هذه الظاهرة.

المقدمة

تعد التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليًا من أهم القضايا محل اهتمام الكثير من الدول حول العالم. ينبع هذا الاهتمام من الآثار التي خلفتها والتي من المتوقع أن تخلفها تلك التغيرات المناخية في كافة المجالات الاقتصادية، الصحية، الاجتماعية، وغيرها، الأمر الذي جعل تلك التغييرات تمثل تهديدًا مباشرًا لكافة القطاعات والنظم تزداد هذه التأثيرات وتتفاقم في الدول النامية ومنها الدول العربية التي تعاني من تحديات بيئية متعددة تشمل الجفاف، التصحر، نقص المياه، ارتفاع درجات الحرارة، والأمطار الغزيرة والسيول، وغيرها. تؤثر هذه الأزمات البيئية بشكل خاص على النساء، اللواتي يلعبن دورًا رئيسيًا في المجتمعات الريفية حيث يعتمدن على الموارد الطبيعية كالزراعة وتربية الماشية. في ظل تدهور هذه الموارد، تتحمل النساء عبئًا مضاعفًا لتأمين احتياجات الأسرة، مما يعرضهن لضغوط نفسية واجتماعية متزايدة ويؤدي إلى تزايد حالات العنف الأسري.

تهدف هذه الورقة السياسية إلى تقديم تحليل شامل لتأثير التغيرات المناخية على النساء في الوطن العربي، خاصة فيما يتعلق بتفاقم ظاهرة العنف ضدهن، واقتراح حلول تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة المتزايدة.

تحليل العوامل المؤدية لزيادة العنف ضد النساء نتيجة التغيرات المناخية

1. العوامل الأقتصادية:

تعتمد النساء في المناطق الريفية للدول العربية بشكل كبير على الموارد الطبيعية (الزراعة، ورعي المواشي) كمصدر رئيسي للدخل، ومع تراجع هذه الموارد نتيجة للتغيرات المناخية، يتزايد الضغط على النساء ويصبحن أكثر عرضة للتمييز والاستغلال والعنف الجنسي عند القيام بأدوارهن في تأمين احتياجات الأسرة في ظل ظروف اقتصادية متدهورة. على سبيل المثال، تواجه النساء في الوطن العربي صعوبة بالغة في تأمين المياه والغذاء والوقود لعائلاتهن، وتشير دراسة حديثة أجرتها منظمة نبض حول "أثر التغيرات المناخية على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في اليمن " إلى أن نقص الموارد يزيد من العبء فخلال رحلتهن للتأمين هذه الموارد الشحيحة تضطر النساء والفتيات الى قطع مسافات طويلة وبعيدة مما يجعلهن عرضة للعنف الجنسي برحلة محفوفة بالمخاطر والإرهاق النفسي والجسدي.

كل هذه الضغوط الجسدية والنفسية تساهم في زيادة العنف الاسري على النساء من شركائهن، سواء العنف الاقتصادي، النفسي او الجسدي.

وفقا لتقرير أعدته منظمة أوكسفام اشارت فيه الى توجه الاسر الى تزويج الفتيات في سن مبكر كوسيلة لكسب الدخل من المهور لتتمكن الاسر من شراء الطعام وتوفير المأوى لإنقاذ بقية الأسرة. كما تتعرض الفتيات للإكراه على الزواج في جنوب السودان حيث تقوم الأسر "ببيع الفتيات " وتزويجهن خلال فترات الجفاف الشديد في مقابل الحصول على المواشي.

2. العوامل البيئية:

تتسبب الكوارث البيئية، مثل ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحر والفيضانات، في نزوح آلاف الأسر، مما يؤدي إلى ظروف معيشية غير مستقرة للنساء في مناطق النزوح والمخيمات فتقديرات الأمم المتحدة للبيئة تشير الى ان 80% من المشردين بسبب اغير المناخ هم من النساء.

تعاني النساء في هذه البيئات المكتظة من نقص الحماية الاجتماعية ويواجهن مخاطر عديدة حيث تزيد التوترات وتقل الموارد في بيئات غير امنة تفتقر للبنية التحتية الأساسية، مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف الجنسي، الاستغلال، الاتجار بالبشر والزواج المبكر والقسري.

كما تتأثر الموارد بسبب التغيرات المناخية ومنها ندرة المياه وفيما يتعلق بالوصول إلى المياه. فقد وجد أن النساء يتأثرن بشكل خاص بندرة المياه، وعادة ما تكون وظيفتهن

جلب المياه، حتى لو كانت على بعد كيلومترات ومع تناقص مصادر المياه، يتعين على النساء أن يذهبن إلى مسافات بعيدة ووعرة للوصول اليها. وهذا يعرض النساء لخطر العنف والتحرش، حيث يتعين عليهن في كثير من الأحيان السفر بمفردهن وعبور مناطق غير آمنة. وفي بعض الأحيان، تُمنع الفتيات الصغيرات من الذهاب إلى المدرسة بسبب الحاجة إلى جلب المياه والوقت الكبير الذي قد يستغرقه ذلك بسبب عدم إمكانية الوصول إليها. وقد يكون هذا الأمر مدمراً بشكل خاص في البلدان التي تعرضت للحروب والمزروعة بالألغام مثل اليمن، حيث تواجه النساء مخاطر أكبر بكثير من حيث المشي على الألغام الأرضية أثناء رحلاتهن. وفي بعض المناطق، تخاطر النساء والفتيات بحياتهن للوصول إلى مصادر المياه.

3. العوامل الاجتماعية:

تؤدي التغيرات المناخية إلى تفاقم العوامل الاجتماعية التي تزيد من العنف ضد النساء، حيث تفرض الأعراف والتقاليد المجتمعية أدوارًا غير متكافئة على النساء، مما يحد من قدرتهن على مواجهة المخاطر ويجعلهن أكثر عرضة للعنف. كما تؤدي ندرة الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء إلى تحميل النساء مسؤوليات إضافية دون الرجال، مثل جلب المياه والحطب لمسافات طويلة، مما يعرضهن للتحرش أو العنف، خاصة في المناطق غير الآمنة ويفرض على الفتيات في العديد من الأسر مسؤوليات جلب المياه من مسافات بعيدة مما يحرمهن من الحق في التعليم ويزيد من هشاشتهن الاجتماعية حيث تكبر هؤلاء الفتيات معتمدات على الرجال في الأسرة مما يعرضهن للعنف الاقتصادي، النفسي والجسدي.

إلى جانب ذلك تعمل العديد من النساء في الاراضي الزراعية دون ان يكون لها الحق في ملكيتها وذلك يعود الى الاعراف والتقاليد مما يعرضهن للعنف الاقتصادي.

تسهم الأزمات المناخية في ارتفاع مستويات التوتر والضغط النفسي لدى النساء، حيث يواجهن تحديات غير مسبوقة تؤثر على صحتهن النفسية، بما في ذلك الاكتئاب والقلق. تؤدي هذه الضغوط النفسية إلى تصاعد العنف الأسري حيث تتزايد التوترات بين أفراد الأسرة، مما يزيد من احتمالات العنف ضد النساء كاستجابة للأزمات المتفاقمة.

4. العوامل السياسية والقانونية:

تعاني النساء في معظم الدول العربية من ضعف الحماية القانونية، حيث تغيب القوانين الفعّالة التي تحميهن من العنف والتحرش أو تعزز حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلهن أكثر عرضة للاستغلال والعنف في ظل التغيرات المناخية دون أي رادع. بالإضافة إلى ذلك، فإن

غياب مشاركة النساء في صنع القرار يؤدي إلى تهميش احتياجاتهن وأولوياتهن، سواء في السياسات المتعلقة بالتغيرات المناخية أو في توزيع الموارد، مما يزيد من الأعباء عليهن ويحد من قدرتهن على التكيف مع المخاطر. ويعود ذلك الى الوضع السياسي الهش الذي تعيشه العديد من الدول العربية والذي يضعف الاستجابة الوطنية للتغيرات المناخية، من تأثيرات هذه العوامل، حيث تعيق الأزمات السياسية وضع سياسات شاملة لحماية النساء ودعمهن في مواجهة التحديات المناخية.

التحديات الإقليمية والمحلية في التصدي لهذه الظاهرة

1- الهشاشة السياسية والأمنية:

الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي يؤثران على قدرة الدول على وضع وتنفيذ سياسات فعالة للتعامل مع التغيرات المناخية وآثارها الاجتماعية. اضافة الى غياب قوانين واضحة وشاملة تحمي النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتضمن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية يزيد من تفاقم المشكلة.

2- نقص السياسات الشاملة:

على الرغم من التأثيرات الواضحة للتغيرات المناخية على النساء، تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات مناخية تتضمن منظور النوع الاجتماعي، مما يجعل الاستجابة غير شاملة ويترك النساء دون حماية كافية في ظل تزايد الأزمات المناخية.

3- محدودية الموارد الاقتصادية:

تعاني المنطقة من تحديات اقتصادية، مثل ارتفاع معدلات البطالة ونقص التمويل المخصص للمبادرات المناخية والاجتماعية، مما يعيق الاستجابة الفعّالة للعنف المتزايد حيث يمثل نقص التمويل تحديًا كبيرًا أمام تنفيذ برامج الحماية والدعم للنساء المتضررات. في المناطق الريفية ومخيمات النزوح، تعاني المجتمعات من نقص في الموارد الأساسية، مما يجعل النساء أكثر عرضة للتحديات الاقتصادية والعنف الأسري.

4-النقص في البنية التحتية والخدمات:

عدم كفاية المرافق والخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والملاجئ الآمنة، يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف والاستغلال أثناء الأزمات المناخية.

5- الأعراف والتقاليد الاجتماعية:

وجود ثقافة مجتمعية تعزز التمييز ضد النساء وتحد من مشاركتهن في صنع القرار تؤدي إلى تفاقم تأثير التغيرات المناخية على الفئات الأكثر ضعفًا.

6- ضعف الوعي المجتمعي:

لا يزال الوعي المجتمعي حول العلاقة بين التغير المناخي والعنف ضد النساء محدودًا، مما يجعل من الصعب تنفيذ حملات توعية ناجحة لدعم النساء في مواجهة هذه التحديات. كما أن دور المجتمع المدني والحكومات ضعيف مما يؤدي إلى استدامة هذه الظاهرة في غياب فهم شامل لتأثيرات التغيرات المناخية.

التوصيات

1.تطوير سياسات مناخية تراعي النوع الاجتماعي

يجب على الدول العربية تطوير سياسات مناخية تتضمن منظور النوع الاجتماعي، وتهدف إلى حماية النساء من مخاطر العنف المرتبطة بالتغيرات المناخية. تشمل هذه السياسات توفير الدعم القانوني والاجتماعي للنساء في المناطق المتضررة وتطوير خطط لحمايتهن في الأزمات المناخية. إشراك المجتمع المدني والمنظمات النسوية في تصميم السياسات المناخية.

2.تعزيز الوعي المجتمعي

نشر الوعي من خلال حملات توعوية من قبل منظمات المجتمع المدني تشمل جميع شرائح المجتمع لزيادة الوعي حول العلاقة بين التغير المناخي والعنف ضد النساء، مع تعزيز دور النساء في بناء القدرة المجتمعية على مواجهة الأزمات المناخية.

3. دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يجب دعم المشاريع التي توفر فرص عمل مستدامة للنساء في المناطق المتأثرة، مما يخفف من حدة الفقر والضغوط الاقتصادية التي تواجه النساء. تشمل هذه المبادرات تقديم قروض صغيرة وتدريبات مهنية تساعد النساء في تعزيز استقرارهن المالي.
بالإضافة الى دعم مشاريع التكيف المناخي والتي تساهم في تخفيف معاناة النساء مثل خزانات تجميع مياه الأمطار، ودعم الزراعة الذكية مناخيا.

4.تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات

يجب إنشاء مراكز للدعم النفسي والاجتماعي في المناطق المتأثرة بالأزمات المناخية، مع تقديم خدمات الدعم النفسي والصحي للنساء المتضررات، مما يساعدهن على تجاوز الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن هذه الأزمات.

الخاتمة

تسلط الورقة الضوء على ضرورة تبني استجابة شاملة لمعالجة آثار التغيرات المناخية على النساء في الوطن العربي، حيث يؤثر التدهور البيئي بشكل كبير على استقرارهن الاجتماعي، الاقتصادي والنفسي ويزيد من تعرضهن للعنف. من الضروري أن تتبنى الحكومات والمنظمات الدولية توصيات سياسية واقتصادية لدعم النساء في مواجهة هذه التحديات المتنامية، وأن تعزز من استجابة المجتمع لاحتياجات النساء المتأثرات بالأزمات المناخية.